

تقرير تأكيد محدود على الإفصاح عن المصلحة في الأعمال والعقود وفقا لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

المحترمين

السادة / المساهمين

شركة الحاسوب للتجارة

(شركة مساهمة سعودية)

الرياض، المملكة العربية السعودية

بناء على طلب إدارة شركة الحاسوب للتجارة (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") قمنا بتنفيذ تأكيد محدود على نموذج التبليغ المقدم لمساهمي شركة الحاسوب للتجارة والذي يتم التقرير فيه عن الإفصاح عن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة والتي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير هو نموذج التبليغ المعد وفقا لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

الضوابط المنطبقة

تتمثل الضوابط المنطبقة على موضوع التقرير فيما يلي:

- متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية.
- قرارات الجمعية العامة لمساهمي الشركة التي رخصت المعاملات والعقود.
- تفويض الجمعية العامة لمساهمي الشركة إلى مجلس الإدارة بترخيص المعاملات والعقود.
- السجلات والدفاتر المحاسبية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض نموذج التبليغ وفقا للضوابط المنطبقة المذكورة بالفقرة السابقة "الضوابط المنطبقة"، كما أن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض المعلومات المدرجة بالنموذج وهي المسؤولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتحديد وعرض البيانات الواردة بالتبليغ وفقا للضوابط المنطبقة وخلوها من أي تحريفات جوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ مع الاحتفاظ بالمستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية المؤيدة لهذه المعاملات.

استقلالنا ورقابتنا للجودة

نحن مستقلون عن الشركة وفقا للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين ذي الصلة بالتأكد المحدود المعتمد في المملكة العربية السعودية. وقد وفينا أيضا بمسؤوليتنا المسلكية الأخرى وفقا لذلك الميثاق . كما أننا نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات الصلة".

مسؤولية المراجع

تتخصص مسؤوليتنا في تنفيذ التأكد المحدود وإبداء استنتاج حول التبليغ في ضوء إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها وبيان ما إذا كان قد نما إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن التبليغ المرفق بهذا التقرير لم يتم إعداده وعرضه وفقا للضوابط المنطبقة.

وقد قمنا بتنفيذ هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي لارتباط التأكد رقم (٣٠٠٠). "ارتباطات التأكد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

لقد قمنا بتصميم إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود ولتوفير أساس مناسب لاستنتاجنا حول الإفصاح عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة و ، مع ذلك فإن هذه الإجراءات لن تمكننا من الحصول على جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكد.

ملخص الإجراءات المنفذة

تضمنت الإجراءات التي قمنا بها ما يلي:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود المبرمة مع الشركة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة الاعمال والعقود المبرمة مع الشركة من قبل اي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.
- فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك الاعمال والعقود والموافقات التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وأيضا إعفاء نفسه من التصويت في المجلس على القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مطابقة الإفصاح عن المعلومات والبيانات للأعمال والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح المدرج في الايضاح (١٦) حول القوائم المالية المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة ، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها، علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدي فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

ويعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار التأكيد الدولي ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية، ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الملائمة والكافية محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبدى رأي مراجعة أو استنتاج فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول اعداد التبليغ. يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، ولا يجب ان يعتقد بأنه يقدم تأكيدا لأي تواريخ او فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة او الرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها فلم ينم إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد بأن المعلومات والبيانات للأعمال والعقود المدرجة بالتبليغ المرفق من جميع الجوانب الجوهرية لم تلتزم بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية عند اعداد التبليغ عن المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

تقييد الاستخدام

أعد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناء على طلب إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة رئيس مجلس إدارة الشركة للوفاء بالتزاماته إلى الجمعية العمومية للتقرير بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. وقد لا يكون من المناسب استخدامه لأي أغراض أخرى.

أمور أخرى

ليس لدينا مسؤولية لتحديث هذا التقرير بناء على الأحداث والظروف التي تحدث بعد تاريخ هذا التقرير. تم ختم النموذج المرفق بختم المراجع لأغراض التعريف فقط.

شركة المستشارون المهنيون



عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

التاريخ: ٠٥ مايو ٢٠٢٦

الموافق: ١٨ ذو القعدة ١٤٤٧هـ

خطاب تبليغ مجلس إدارة شركة الحاسوب للتجارة

السادة مساهمي شركة الحاسوب للتجارة الكرام ،،،
تبليغ عن الأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها مع شركة الحاسوب للتجارة للسنة المنتهية في
31 ديسمبر 2025م.

إشارة إلى متطلبات المادة (71) من نظام الشركات، والتي تنص على أنه "لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير
مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة إلا بترخيص من الجمعية العامة العادية، ووفقاً للضوابط التي تضعها الجهة المختصة،
وعلى عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بما له من مصلحة من مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب
الشركة."

عليه نود إبلاغكم بالتعاملات والعقود التي يوجد فيها مصلحة غير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة وهي كما يلي:

الأعمال التي تمت بين الشركة والسيد/ حمد إبراهيم اللحيدان (رئيس مجلس الإدارة)، وهي عبارة عن معاملات تجارية تمت في سياق
الأعمال الاعتيادية للشركة وبدون أي شروط تفضيلية، وذلك لمدة عام. علماً بأن قيمة المعاملات خلال سنة 2025م بلغت مبلغ 60638
ريال سعودي (معاملات مدينة)، وقد تمت هذه التعاملات على أسس تجارية بحثة ووفقاً لسياسات الشركة المعتمدة. وقد نتج عن هذه
التعاملات رصيد نهائي بمبلغ 60638 ريال سعودي.

ونرفق لكم مع هذا التبليغ والتقرير الخاص بمراجع حسابات الشركة حياال هذه التعاملات حسب المتطلبات النظامية وفقاً للمعايير
الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ويقترح مجلس الإدارة على جمعيتكم الموقرة الموافقة على تلك المعاملات
والمصادقة عليها.


الاسم: عزام عبدالعزيز الزين - نائب رئيس مجلس الإدارة
التوقيع:



الاسم: حمد ابراهيم اللحيدان - رئيس مجلس الإدارة
التوقيع:



الاسم: علي عبدالكريم اللحيدان - عضو مجلس الإدارة
التوقيع:



الاسم: عبدالله محمد الخويطر - عضو مجلس الإدارة
التوقيع: